

ورقة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة
مرحلة التقييم

أولاً: معلومات أساسية

تاريخ الإعداد/التحديث/ 7 مارس 2015

تقرير رقم: ISDSA13461

1. بيانات المشروع الأساسية

البلد	العراق	رقم تعريف المشروع	P155732
اسم المشروع	التشغيل الطارئ من أجل التنمية (P155732)		
قائد/قادة فريق المهمة	إبراهيم خليل الدجاني		
تاريخ التقييم التقريبي	7 يوليو 2015		
وحدة الإدارة	وحدة الممارسات الاجتماعية والحضرية والريفية والمرونة العالمية		
القطاع/القطاعات	الصحة (12%) ونقل وتوزيع الكهرباء (21%) والطرق الريفية والحضرية والطرق السريعة (45%) والصرف الصحي (8%) وإمدادات المياه (14%)		
الموضوع/الموضوعات	التكامل الإقليمي (20%) وأداء النظام الصحي (12%) والخدمات الحضرية وإسكان الفقراء (8%) والتنمية الحضرية الأخرى (10%) والبنية التحتية على نطاق المدن وتقديم الخدمات (50%)		
هل يتم إدارة هذا المشروع في ظل السياسة التشغيلية 8.50 (التعافي بعد الحالات الطارئة) أو السياسة التشغيلية 8.00 (التجاوب السريع مع الأزمات والحالات الطارئة)؟	نعم		
البيانات المالية للمشروع (مليون دولار أمريكي)			
الكلفة الإجمالية للمشروع	350.00	إجمالي تمويل البنك الدولي	350.00
الثغرة التمويلية	0.00		
مصدر التمويل	المبلغ		
المقترض	0.00		
البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية	350.00		
المجموع	350.00		
التصنيف البيئي	ب - التقييم الجزئي		
هل يوجد مشروع مكرر؟	لا		

هل هو مشروع محول؟	لا
-------------------	----

2. الهدف/الأهداف التنموية للمشروع

يهدف المشروع إلى دعم جمهورية العراق في إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة وإعادة تقديم الخدمات العامة في المناطق البلدية المستهدفة.

3. وصف المشروع

سيقر المشروع منهجية متكاملة وعملية لإعادة إعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية والمساكن المدمرة في المدن المتأثرة بالصراع في العراق، وسينفذ ذلك لقطاعات المياه والطاقة والنقل من خلال إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية المدمرة في مجالات نقل الكهرباء وشبكات التوزيع والنفايات البلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والجسور والصحة، وتنقسم كل من تلك التدخلات القطاعية إلى:

1. يركز العام الأول على الإصلاح/التزويد العاجل وإنشاء البنية التحتية المدمرة إلى جانب تقييم الأضرار والاحتياجات والتخطيط والتصميم وشراء التجهيزات والسلع/المواد الطارئة.

2. تركز الأعوام من الثاني إلى الخامس على تنفيذ أعمال إعادة التأهيل وإعادة الإعمار وفقاً لتقييم الأضرار.

تم وضع هذه التدخلات لخلق فرص عمل محلية والمساعدة في إيجاد صناعة عطاءات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم إلى جانب تعزيز بناء الثقة والمصالحة بين الدولة والمواطن، وذلك يتضمن الطلب على عدد من القطاعات الأخرى كمواد البناء والخدمات ذات العلاقة. سيتم وضع خطة دعم لقطاع الإسكان وتسليم مستشفيات المتنقلة ووحدات رعاية صحية أولية وسيارات إسعاف.

سيديم المشروع كذلك المساعدة الفنية باتجاه التخطيط ووضع خطط التطوير الحضري والبنية التحتية المستقبلية ودعم إدارة المشروع والاستشعار والرقابة والتقييم، حيث يقدم وضع بنود المشروع مرونة تتضمن المناطق البلدية المحررة حديثة والأمنة.

تعتبر إزالة الأنقاض والأبنية المتضررة غير القابلة للإصلاح لإفساح المجال أمام أعمال إعادة الأعمار اللاحقة شرطاً مسبقاً هاماً لإصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية والمساكن، ونظراً للمخاطر التي تمثلها مخلفات الحروب المتفجرة المخبأة في الأنقاض وأسفلها (الذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة المزروعة عن سابق إصرار) فإن التخلص الشامل من الذخائر المتفجرة المتروكة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية إزالة الأنقاض. تضمن الحكومة العراقية بمساعدة الاتحاد الأوروبي وبقية المجتمع الدولي بما فيه الهيئات المتخصصة كهيئة الأمم المتحدة لإزالة الألغام تعقب العبوات الناسفة الارتجالية والذخائر غير المنفجرة والتخلص منها كما يجب قبل بدأ الأعمال، وخاصة في الأماكن حيث يوجد أنقاض متراكمة، وتعمل أية شركة إزالة أنقاض يتعاقد البنك الدولي معها فقط في المناطق التي يتم الإعلان عنها خالية من مخلفات الحروب المتفجرة.

أما مكونات المشروع المنفردة فهي على النحو التالي:

1. الكهرباء.

2. النفايات البلدية والمياه والصرف الصحي.

3. الإسكان والنقل.

4. الصحة.

5. المساعدة الفنية.

6. الإدارة والاستشعار والرقابة والتقييم.

المكون 1: إعادة البنية التحتية للكهرباء وتوصيلها

عانى قطاع الكهرباء في العراق لأكثر من عقد من الزمان بسبب الصراع والعقوبات التي أدت إلى إضعاف مؤسساته وضعف الاستثمار وتدهور مزمن في تقديم الخدمات والبنية التحتية، ورغم التقدم الذي حققه قطاع الكهرباء العراقي في إعادة توزيع قدرة توليد الطاقة وتقويتها (قدرة 20 غيغا واط اعتباراً من عام 2014) فقد ظلت قطاعات النقل والتوزيع الفرعية تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالخسائر الكبيرة (ما يزيد عن 40%) وإعاقة توفير خدمات كافية يعتمد عليها للمنازل والقطاع الخاص، حيث يتطلع العراقيون إلى الكهرباء غير الكافية اليوم باعتبارها مصدر قلق كبير مقارنة بأمور أخرى كالأمن القومي والرعاية الصحية والبطالة والجريمة وارتفاع الأسعار، حيث أدت الكهرباء غير الكافية وعديمة الثقة إلى إيجاد صعوبات وتقويض الثقة في الحكومة، كما تعيق خدمات الكهرباء وبنيتها التحتية التي تنسم بالضعف والنقص تنمية القطاع الخاص وتؤثر سلباً على العمالة والنمو الاقتصادي وتفيد مساعي معالجة انتشار الفقر. عرف 73% من الشركات العاملة في العراق حسب مسح تقييم المناخ الاستثماري غياب التيار الكهربائي الكافي على أنه "عائق شديد للغاية" أمام الإنتاجية والمشكلة الأكثر أهمية التي تؤثر على تنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل، ووفقاً لاستراتيجية الطاقة الوطنية المتكاملة (التي وضعت بالتعاون مع البنك الدولي عام 2013) فإن عدم وجود كهرباء يعتمد عليها يكلف العراق ما يزيد عن 43 مليار دولار كل عام جراء الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الوقت الحاضر يتمتع أقل من 10 بالمئة من السكان بتيار كهربائي مستمر (20 ساعة في اليوم على الأقل)، ومع التقدم الذي طرأ على توسيع قدرة التوليد فقد طرأ تقدم أيضاً على شبكات النقل والتوزيع والتي تكمن فيها التحديات بالدرجة الأولى، حيث عانت شبكات النقل والتوزيع في العراق من تدهور مزمن ومن الأحمال الزائدة في الوقت الحالي، وهي لا يعتمد عليها وبحاجة لاستثمارات كبيرة، ويضعاف من الحالة المتدهورة للبنية التحتية للشبكات غياب القياس الفاعل وأنظمة الفواتير وأنظمة إدارة الزبائن، مما يؤدي إلى خسائر تقنية وغير تقنية كبيرة للغاية (لا يصل حوالي 42% من الكهرباء التي يتم توليدها إلى المستهلك النهائي)، وحتى حينما يقيد التيار الكهربائي بفعل قدرة النظام وانعدام كفاءته فإن الطلب يستمر في النمو بلا توقف (ما يزيد عن 7% سنوياً) نظراً لغياب أية رقابة فعلية على الأسعار أو إدارة جانب الطلب، كما يساهم ضعف المؤسسات ونسب التحصيل المتدنية ومستويات السرقة المرتفعة في زيادة الضغط المالي على الموارد العامة في العراق وتقليل قدرة وزارة الطاقة على تلبية الطلب على الكهرباء ورضا الزبائن.

وضعت وزارة الطاقة قبل نشوب الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية خطاً استثمارية بمجمل 21 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2020 لتلبية الحاجة الماسة إلى الاستثمار في قطاعات النقل والتوزيع في العراق، وبدعم من خطة رئيسية شاملة وضعتها مجموعة بارسون برينكرهوف عام 2010، كما طلبت وزارة الطاقة دعم البنك الدولي من أجل وضع خارطة طريق لإصلاح قطاع الكهرباء وإعداد تمويل من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية بقيمة 500 مليون دولار لمشروع إصلاح واستثمار توزيع الكهرباء (P150933 المخطط لعام 2017). يهدف هذا المشروع إلى تمويل البنية التحتية للتوزيع والتي من شأنها الحد من الفاقد وتعزيز مستويات إمدادات الكهرباء والثقة فيها في مناطق وسط وجنوب العراق، كما يدعم إضافة لذلك إصلاح مؤسسات قطاع الكهرباء في العراق وعمليات تحسين أدائه الشامل، وبضم هذا المشروع

تصميماً بسيطاً للغاية قابلاً للتغيير ويمكن توسيع نطاقها ليتضمن تأهيلاً أكبر للبنية التحتية الشاملة في مجالات قيد الدراسة عن طريق مشروع طارئ.

يساعد هذا المشروع كذلك الإمداد الطارئ للمعدات وإعادة إنشاء البنية التحتية للنقل والتوزيع في المناطق البلدية المستهدفة، حيث كان إمداد الكهرباء إلى البلديات السبع قبل النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية على قدم المساواة مع بقية العراق، وتشير التقارير إلى إمداد الكهرباء استمر خلال مرحلة احتلال تنظيم الدولة الإسلامية مع ضعف في صيانة الشبكات، وسيتم تقديم المساعدة الفنية في الإشراف على تنفيذ مشاريع الكهرباء الفرعية.

المكون 2: إعادة خدمات النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي

يقدر إنتاج النفايات الصلبة في العراق بـ 31,000 طن يومياً بإنتاج نفايات للفرد الواحد يتجاوز 1.4 كيلوغرام للشخص يومياً، حيث تضع الزيادة المتسارعة في إنتاج النفايات ضغوطاً هائلة على البنية التحتية العراقية للنفايات الصلبة والتي شهدت تدهوراً كبيراً بعد عقود من النزاعات وسوء الإدارة. يتم التخلص من أغلبية النفايات في مكبات غير منظمة في أنحاء العراق في ظل غياب آلية حديثة تتسم بالكفاءة للتعامل معها وبنية تحتية للتخلص منها، ومع قلة أو انعدام الاهتمام بصحة الإنسان والبيئة، وتتسم مكبات النفايات في العراق بوجود حرائق عشوائية وتلوث المياه الجوفية والمياه السطحية وانبعاث غازات الدفيئة على نطاق واسع، كما ينبغي إيلاء اهتمام لإدارة الانقراض الناجمة عن النزاعات المسلحة والأعمال الحربية كجزء من جهود إعادة الإعمار، كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتلوث بفعل المواد الخطرة التي يمكن أن تنجم عن الأضرار المتعلقة بالحروب كمنتجات البترول والمواد الكيميائية من الصناعات صغيرة الحجم ومنشآت التخزين التي تؤثر على التربة والانقراض والمياه والمياه الجوفية في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

تم وضع خطة وطنية لإدارة النفايات الصلبة في العراق عام 2007 وتتضمن توصيات لبناء 33 مكب نفايات منظم من الناحية البيئية وبقدرة تصل إلى 600 مليون متر مكعب لتخدم محافظات العراق الـ 18 بحلول عام 2027، وتركز الخطة إضافة إلى إنشاء مكبات نفايات على الجمع والنقل وعلى وضع أنظمة لزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، حيث تكمل تدابير التنقيف الواسعة الاستثمارات في البنية التحتية لإدارة النفايات التي تدعم استيعاب إدارة النفايات في المناطق البلدية المحددة والمشاركة فيها على مستوى التجمعات والأفراد.

يعتبر مستوى الحصول على إمدادات مياه وصرف صحي محسنة في العراق مرتفعاً نسبياً غير أن نوعية الوصول متدنية في أغلب الأحيان، وتشير التقديرات إلى تمتع 94 بالمئة من السكان عام 2012 بإمكانية الوصول إلى خدمات صرف صحي آمنة، كما تمتع 87 بالمئة من السكان في نفس العام بإمكانية الوصول إلى إمدادات شبكات المياه في منازلهم، لكن يتوقع أن تكون نوعية الخدمات المقدمة متدنية. مرت العديد من الأسر بتجربة الانقطاعات المتكررة الطويلة عام 2012 وما بعده بسبب انعدام الصيانة والتشويشات على إمدادات المياه، وبعيداً عن غياب إمدادات مياه يعتمد عليها فإن نوعية المياه التي تمر في الشبكات العامة رديئة أيضاً. في حين تتمتع كافة المنازل بإمكانية الوصول الشامل إلى منشآت الصرف الصحي فإن جمع المياه العادمة غير خاضع للتطوير على قدم المساواة مع تمتع 28 بالمئة من السكان بإمكانية الوصول إلى منشأة صرف صحي متصلة بشبكة صرف صحي عامة، كما تركت الأضرار على خدمات المياه والصرف الصحي المتعلقة بالنزاعات مزيداً من الآثار السلبية على تقديم الخدمات.

إن الهدف من مكون النفايات البلدية والمياه والصرف الصحي هو إعادة خدمات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة من خلال إصلاح وإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة في البلديات المحددة، حيث يساعد إصلاح وإعادة تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة على الحد من المخاطر المحدقة بالصحة العامة وإيجاد فرص عمل محلية، حيث يتضمن العمل إصلاح وإعادة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية القائمة للمياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والنفايات الصلبة (كفتحات المياه وأنابيب النقل ومحطات المعالجة ومحطات الضخ والخزانات وشبكات التوزيع والأنابيب المنزلية والمجاري والخطوط الرئيسية ومحطات معالجة المياه العادمة وشبكات تصريف مياه الأمطار) من خلال:

1. إجراء تقييم للأضرار التي لحقت بشبكات المياه والصرف الصحي وتقييم للاحتياجات وتحديد المشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي.
2. إعداد خطط وتصاميم مفصلة للمشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي.
3. تقديم المساعدة الفنية للإشراف على المشاريع الفرعية للمياه والصرف الصحي وتنفيذها.

المكون 3: إعادة البنية التحتية الناقلة ووضع خطة تمويل لإعادة بناء المساكن

أدت سنوات النزاع المتعاقبة إلى الحد من قدرة الحكومة العراقية على تعزيز بيئة تمكن من توفير مساكن رخيصة من قبل القطاع الخاص ولعب الخدمات المالية دوراً أكبر في قطاع الإنشاء. عانى العراق من نقص مزمن في المساكن إلى جانب وجود مساكن ذات نوعية متدنية حتى قبل النزاع الأخير مع تنظيم الدولة الإسلامية، وتشر التقديرات الأخيرة إلى أن ما يقارب من 30%-40% من السكان يعيشون في ظروف إسكانية بالغة السوء وأن 10% على الأقل من المساكن في الدولة مكتظة، كما يجعل غياب نظام تمويل إسكاني قائم على أساس السوق شراء مسكن ملائم أمراً صعباً على أغلبية العراقيين، وهو أمر يصعب الحصول عليه عند العراقيين أكثر من أي مكان آخر في الشرق الأوسط، ومع هذه الخلفية فإن النزاع الأخير ضاعف بشدة من أزمة السكن حيث دمرت أو تضررت أعداد كبيرة من الوحدات السكنية.

يدعم المكون الحكومة العراقية في وضع خطة تمويل لإعادة بناء المساكن والتي تستند إلى إجراءات حكومية سابقة في أوضاع مماثلة يمكن للحكومة اعتمادها لكافة المناطق المحررة في العراق، ويتم تعزيز هذه الخطة مع الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية في تلبية احتياجات المستأجرين والسكان غير الرسميين والأصول المرهونة.

تعتبر البنية التحتية للنقل (من كافة الأشكال ومنها الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات) مفتاح التنمية الاقتصادية في العراق، غير أن أكثرية البنية التحتية للمواصلات في المنطقة المتأثرة تعاني من دمار وأضرار بفعل العمليات العسكرية الأخيرة والتخريب خلال الأزمة الحالية، ونتيجة للتدمير الكلي أو الجزئي للمنشآت ومقاطع الطرق والمطارات فإن الأثر على عمليات النقل كان كبيراً، وأدى ذلك إلى إغلاق مستمر لعدد من الطرق ومقاطع سكك حديدية وحركة السير العادية ما عدا تلك المخصصة لأغراض العمليات العسكرية، بينما فرضت قيود على المواصلات الدولية بسبب النزاع المستمر والعقوبات الاقتصادية والمسائل الأمنية فإن الطيران المحلي مقيد ببضعة خطوط، كما أدى الإهمال وانعدام الصيانة إلى مزيد من التدهور على البنية التحتية، واستمر استخدام الجيش وتنقل اللاجئين على شبكات الطرق العامة بلا توقف في ترك أثر سلبي على البنية التحتية للمواصلات، وعانت أغلبية هذه البنية التحتية إضافة لذلك من أضرار ودمار شامل خلال النزاع السابق، بعضها كان في عملية إعادة التأهيل لكن الوضع الحالي فاقم مستوى التحدي، كما ضاعف غياب استراتيجية خاصة بهذا القطاع والنقص المزمن في التمويل وغياب القدرات المؤسسية والبيئة المعقدة المتأثرة النزاع من حجم المشكلة.

يواجه البلد عند هذا المفترق تحديات هائلة تتمثل في إعادة إعمار شبكات ومرافق المواصلات إلى جانب إعادة إنشاء خدمات المواصلات العامة.

يهدف مكون المواصلات إلى تحسين ظروف الطرق بإصلاح وإعادة تأهيل المقاطع المدمرة كلياً من شبكات الطرق الرئيسية وطرق التحويل المستخدمة حالياً في البلديات المحددة وحولها وإعادة إنشاء الجسور المهمة وتشغيل المجاري المائية الرئيسية، كما يساعد المشروع على استعادة القدرات التشغيلية لهذه الطرق كاستعادة عمليات حركة السير العادية والأمنة، كما تؤدي الأشغال المدنية المقترحة في الطرق والجسور إلى إيجاد فرص عمل محلية. ينفذ العمل بالتنسيق مع أعمال إزالة الأنقاض ويتضمن إصلاح الطرق (وخاصة الأرصفة والجسور والدعامات والأعمدة) وكذلك تثبيت جوانب الطرق ومداخل الجسور وإشارات وتجهيزات الطرق وإصلاح أنابيب التصريف، ويدعم المشروع أيضاً وضع المشاريع التحويلية الأساسية التي تستند إلى المناطق بما فيها الإطار العام للتنمية الإقليمية وخطط اللامركزية.

المكون 4: إعادة الخدمات الصحية

يتعرض القطاع الصحي في العراق للضغط بسبب النزاعات الطويلة، حيث تم تفويض قدرات الرعاية الصحية في العراق في العقود القليلة الماضية بفعل الآثار التي خلفتها الحروب المختلفة والعقوبات الدولية والعنف الطائفي وانعدام الاستقرار السياسي، كما فرض التدفق المتزايد للاجئين السوريين والنازحين العراقيين خلال الفترة 2012-2014 علاوة على ذلك تحديات أمام قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة للسكان، كما تدهورت المؤشرات الصحية في العراق - التي كانت تعتبر الأفضل على مستوى المنطقة - ويعتبر معدل وفيات المواليد في العراق وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام 2013 (67 وفاة لكل 1000 ولادة حية) الأعلى في المنطقة، وبالمثل فإن العراق يأتي في مقدمة المعدلات الإقليمية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة (1000/34 مقارنة بـ1000/26) ومعدل وفيات الأطفال الرضع (1000/28 مقارنة بـ1000/21)، وتعتبر أيضاً معدلات التطعيم ضد أمراض الحصبة (63 بالمئة) وشلل الأطفال (70 بالمئة) والدفنيريا (68 بالمئة) دون المعدلات الإقليمية (88 بالمئة و90 بالمئة و89 بالمئة على التوالي).

أدى التدفق الهائل للنازحين إلى زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات الصحية وارتفاع في الأمراض السارية، حيث تبقى أمراض عدوى الجهاز التنفسي الحاد والأمراض الجلدية والإسهال الحاد - حسب معطيات منظمة الصحة العالمية - في مقدمة أسباب الأمراض التي يتم التبليغ عنها في مخيمات النازحين، وتشير تقييمات أخرى إلى أن خدمات المختبرات الأساسية في المرافق الصحية في مخيمات النازحين غير موجودة أو غير مجهزة تجهيزاً كافياً للتعامل مع الطلب المتزايد على الخدمات.

تؤثر الأمراض السارية وخاصة الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق المياه على الشعب العراقي، حيث يعتبر الكوليرا من الأوبئة التي تنفث بشكل كبير في العديد من أنحاء البلاد، كما يعتبر مرض التهاب الكبد الوبائي (إي) من الأوبئة بمعدل انتشار يبلغ حوالي 20.3 بالمئة (منظمة الصحة العالمية - 2013).

تعرضت قدرة وزارة الصحة على إدارة توفير الخدمات الأساسية للخطر، حيث تعاني البنية التحتية المادية للنظام الصحي من تدهور شديد بسبب الدمار والأهمال على مر الزمن وتبعات الحروب، وتعاني أغلبية البنية التحتية الصحية من ظروف سيئة وتفتقر بشكل خطير إلى الموارد البشرية والتجهيزات الضرورية، وبالنظر لهذا الوضع فإن هناك حاجة ملحة إلى التعامل مع النقص في الموارد وبناء مرونة النظام الصحي العراقي لتخفيف الوضع الصحي المتراجع حالياً في البلد.

إن الهدف من من مكون الصحة هو تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في البلديات المحددة لتلبية الاحتياجات الصحية الطارئة للشعب العراقي، وبناء عليه يعتمد هذا المحتوى منهجية ذات شقين:

1. التجاوب مع الاحتياجات الصحية الطارئة من خلال شراء مشافي متنقلة وعيادات متنقلة وسيارات إسعاف.
2. المساعدة الفنية لتقييم وتخطيط عملية إعادة بناء/إعادة تأهيل متوسطة إلى طويلة الأمد لخدمات الرعاية الصحية.

المكون 5: المساعدة الفنية

التنمية القطاعية: يشكل هذا النشاط قاعدة للتحديد والإعداد (الجزئي) لمجموعة من المشاريع القطاعية الاستثمارية المحتملة التي تستند إلى تقييم احتياجات استراتيجي مستمر متوسط إلى طويل الأمد ينفذ بين البنك الدولي والحكومة العراقية على مدار فترة تنفيذ المشروع، ويمتد تقييم الاحتياجات هذا إلى ما بعد فترة المشروع ونطاق إعادة الإعمار وإعادة التأهيل الطارئة وتحديد فرص بناء الزخم، وتقديم الآليات وتطبيق ترتيبات وضع عملية طارئة لمشروع التنمية. يمكن أن تتضمن القطاعات المحتملة في منهجيات التنمية متوسطة إلى طويلة الأمد المواصلات (الحضري وداخل المدن بما في ذلك إدارة السكك الحديدية من قبل وزارة الإنشاء والإسكان) والإسكان (وزارة الإنشاء والإسكان) وإدارة المياه والصرف الصحي (وزارة البلديات الأشغال العامة)، حيث تكون بعض مخرجات المساعدة الفنية على هيئة خطط رئيسية للتطوير الحضري وخطط وتصاميم الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وإعادة تأهيل البنية التحتية للسكك الحديدية وخطط تحسين الأمن، كما تدعم المساعدة الفنية تنفيذ تقييم احتياجات القطاع الصحي ووضع خطة رئيسية متوسطة إلى قصيرة الأمد لخدمات الرعاية الصحية.

المساعدة الفنية: تقدم المساعدة الفنية خدمات استشارية للمكونات القطاعية قائمة على أساس الطلب في موضوعين كبيرين محتملين، يقع الأول ضمن موضوع بناء الثقة بين المواطن والدولة وترويج إعادة الإعمار في سياق مشروع أكبر حجماً في موضوعات محتملة تتضمن المشاركة الشاملة من قبل التجمعات السكانية وشفافية تخصيص الموارد ووضع تدابير لتعزيز التسامح من خلال مشاريع تديرها التجمعات في فئات اجتماعية مختلفة، والاستفادة من الإعلام الموجه ووسائل التواصل الاجتماعي وحملات التواصل لنشر المعلومات المتعلقة بالمشروع وتعزيز الثقة والتضامن، ومعالجة التظلمات المحلية من خلال آلية معالجة فاعلة، أما الموضوع الثاني فيتعلق باستراتيجية مساعدة أكبر حجماً لإعادة الإعمار والإدارة المستدامة للموارد المادية الثقافية. تتضمن هذه العملية تقييم أضرار منهجي مفصل للموارد المادية الثقافية المتضررة وقائمة أولويات بالتدخلات المطلوبة وإعادة الإعمار واستراتيجية استعادة تتضمن معايير وأدلة إرشادية ومعلومات وموارد فنية ورموز تصميم وتعريف الموارد المادية وتأسيس صندوق مساهمة متعدد المانحين.

المكون 6: إدارة واستشعار ورقابة وتقييم المشروع

يشمل هذا المكون النفقات المتعلقة بإدارة وتنسيق المشروع، بما في ذلك وضع نظام رقابة وتقييم والمحافظة عليه، كما يتضمن ذلك الاتصال على مستويات وطنية ومحلية (سبع مدن) مع المستفيدين وكافة أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في المشروع، بمن فيهم الوزارات الأساسية والهيئات/البعثات الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية. يتوقع طلب المدخلات الفنية الاستكمالية المتخصصة ودعمها اللوجستي من أجل تنفيذ أعمال المشروع الانفرادية وتقديم الإرشاد الفني الكافي للشركاء المنفذين للمشروع. يشمل هذا المكون أيضاً نفقات التنقل والإقامة والميومات الخاصة بوحدة تنسيق

المشروع وفرق إدارة المشروع المشاركين في مهام البنك الدولي الإشرافية خارج هيكلية العراق المفصلة في القسم الثاني أعلاه، كما يهدف الاستشعار والاتصال إلى النهوض بنقل رسائل واضحة وثابتة لدعم التنفيذ الفاعل للمشروع عن طريق تبليغ وتوجيه توقعات مستفيديها ومجتمعاتها للمشروع وإدارتها الاستباقية، وتعزيز استيعاب وشراء العمليات، إلى جانب تعزيز واستدامة الاهتمام الواسع لأصحاب المصلحة، ويتم إطلاق هذه المبادرات في بداية المشروع وتستمر على مدار دورة حياة المشروع.

4. موقع المشروع والمزايا المادية البارزة المتعلقة بتحليل السياسات الوقائية (إن كانت معروفة)

سينفذ المشروع في التجمعات الحضرية في تكريت والدور والعلم والضلوعية التي تقع في محافظة صلاح الدين إلى جانب تجمعات جلولاء والسعدية والعظيم التي تقع في محافظة ديالى، كما يمكن إدراج مناطق الضواحي والقرى والبنية التحتية في المناطق المفتوحة في الأعمال التي يمولها المشروع.

إن الميزة المشتركة لكافة تدخلات المشروع هي الالتزام الصارم بالمخططات السابقة للأبنية والهيكليات والبنية التحتية والتي تضررت أو دمرت خلال الأعمال القتالية مع انتقال تنظيم الدولة الإسلامية إلى المناطق وخروجه منها مرة أخرى وأعمال التخريب والانتقام خلال فترة احتلال تنظيم الدولة.

ويتوقع أن تتم أغلبية التدخلات في المناطق الحضرية والتي تتسم في الوقت الحالي بظروف بيئية أساسية متدنية جداً نظراً للأعمال الحربية والتدهور والإهمال المتعلق بها (كالأنقاض والنخائر غير المنفجرة والتخلص غير المنظم من النفايات وتقسيم الخدمات البيئية ووجود تلوث من النفط/الوقود والذخيرة). ستنفذ بعض مشاريع إعادة الإعمار الأكبر حجماً كالجسور في الأنهار الكبرى وفي المناطق ذات الحساسيات البيئية الأعلى بعض الشيء، ولكن ضمن ممرات النقل القائمة والمخططات القائمة.

تم تأجيل إعداد مستندات السياسات الوقائية إلى فترة التنفيذ نظراً لإعداد المشروع بموجب أحكام الفقرة 12 من الخطة التشغيلية 10.00 للمشاريع في أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو تقييد القدرات، ووضع فريق المهمة خطة عمل بيئية واجتماعية.

5. اختصاصيو السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في الفريق

أفريكا إيشوغبا أولوجوبا

تشاوغانغ وانغ (وحدة الممارسات الاجتماعية والحضرية والريفية والمرونة العالمية)

وولفهارت بول

توضيحات (اختيارية)	هل تم إطلاقها؟	6. السياسات الوقائية
<p>يتضمن المشروع أشغال مادية/مدنية كبيرة تتعامل مع إزالة الأنقاض والتنظيف وإعادة الإعمار، في حين يتوقع تنفيذه في الزيادات الصغيرة وعلى المخططات القائمة فإن هذه الأشغال تتطلب إطاراً عاماً للإدارة البيئية والاجتماعية وخاصة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من أجل تجنب الآثار السلبية المرتبطة ارتباطاً طبيعياً بأعمال الإنشاءات ذات الحجم المتوقع والحد منها وتخفيف أثرها. سيتم وضع الإطار العام العريض للإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي/خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وتوضيحها من قبل البنك الدولي والإفصاح عنها في داخل البلد وفي قاعدة معلومات البنك الدولي قبل بداية الأشغال المادية.</p>	نعم	التقييم البيئي (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 4.01)
<p>نظراً لاقتران المشروع على المخططات القائمة للمباني والجسور وغيرها وخاصة التي تقع في المناطق الحضرية فلن تتأثر أية مواطن حساسة أو محمية.</p>	لا	المواطن الطبيعية (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 4.04)
<p>نظراً لاقتران المشروع على المخططات القائمة للمباني والجسور وغيرها وخاصة التي تقع في المناطق الحضرية فلن تتأثر أية مواطن حساسة أو محمية.</p>	لا	الغابات (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 4.36)
<p>لن تمول أية أعمال تتطلب شراء أو تخزين أو التعامل مع أو استخدام المبيدات الحشرية أو مبيدات الأعشاب.</p>	لا	إدارة الحشرات (الخطة التشغيلية 4.09)
<p>يعتبر العراق دولة غنية جداً بالموارد المادية الثقافية، ويحتمل أن يكون التدمير خلال الأعمال القتالية بين تنظيم الدولة الإسلامية وقوات التحالف قد ترك أثراً على المباني التاريخية</p>	نعم	الموارد المادية الثقافية (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 4.11)

<p>والمواقع الدينية كالمساجد والمعابد والأضرحة، وكان التدمير عملاً حربياً عشوائياً ولكنه كان أيضاً أعمال عنف طائفي مستهدفة. تم إدراج التعامل مع الموارد المادية الثقافية في الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية وسيكون جزء من مكون المساعدة الفنية.</p>		
<p>لا يوجد أصحاب مصلحة يستحقون تصنيف سكان أصليين سيتأثرون بأعمال المشروع.</p>	لا	السكان الأصليون (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 4.10)
<p>تم تخطيط كاغة الأعمال - كمبدأ عام - لتنفيذ على مخططات قائمة، ومع ذلك يوجد احتمال ضئيل بأن تؤثر الأعمال الإنشائية مؤقتاً على إمكانية الوصول إلى سبل المعيشة أو أماكن الإقامة أو تتطلب الاستخدام المؤقت للأراضي الخاصة، لذلك تم إطلاق هذه السياسة كتدبير وقائي والإطار العام لسياسة إعادة التوطين باعتبارها أدلة إرشادية لتخطيط وتنفيذ إعادة التوطين لكامل المشروع ووضع خطة عمل إعادة التوطين/خطة عمل إعادة التوطين الموجزة محددة بالموقع حسب الاقتضاء يوضحها البنك الدولي ويفصح عنها داخل البلد وفي قاعدة المعلومات قبل بداية الأشغال المادية. يتضمن محتوى المساعدة الفنية المخططة خدمات استشارية حول الإدراج الاجتماعي والعمليات التشاركية لضمان وصول عادل على قدم المساواة لجميع أصحاب المصلحة إلى خدمات المشروع.</p>	نعم	إعادة التوطين الإجبارية (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 4.12)
<p>لا يوجد أعمال إنشائية تتضمن بناء سدود في المشروع ولا تعتمد أية بنية تحتية اعتماداً مباشراً على السلامة الفنية وتشغيل السدود القائمة (مثل شبكات الري).</p>	لا	أمن السدود (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 4.37)
<p>تم إطلاق السياسة نظراً لتمويل المشروع إمدادات المياه والبنية التحتية للصرف الصحي التي تستخدم أو تعتمد على مصادر تعتبر ممرات مائية دولية لغايات الخطة التشغيلية 7.50، غير أن المشروع لا يمول سوى إعادة تأهيل الخطط القائمة، وتتضمن طبيعة تلك الأعمال إضافات أو تعديلات أو إعادة إنشاء مرافق قائمة ولكنها لا تتضمن أعمالاً وأشغالاً تتجاوز الخطط الأصلية وتعمل على تغيير طبيعتها أو تعديل أو توسع نطاقها ومداهما لتظهر على أنها خطط جديدة أو مختلفة. لهذا لا يتوقع أن تؤدي هذه الأشغال إلى آثار سلبية مرحب بها على التدفقات المائية أو نوعية المياه في أي من الممرات المائية الدولية، وبالتالي يسعى الفريق إلى توقعات من متطلب التبليغ</p>	نعم	مشاريع الممرات المائية الدولية (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 7.50)

في السياسة.		
في حين يستهدف المشروع مناطق تحررت حديثاً من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية فإنها لا تعتبر "متنازع عليها" حسب معنى هذه السياسية نظراً لعدم وجود اعتراف دولي بتنظيم الدولة الإسلامية ولهذا فهو لا يكتسب صفة المدعي الذي يتمتع بأي شرعية في المناطق التي يسيطر عليها.	لا	المشاريع في المناطق المتنازع عليها (الخطة التشغيلية/خطة الموازنة 7.60)

2. القضايا الأساسية في السياسات الوقائية وإدارتها

أ. موجز قضايا السياسات الوقائية الأساسية

<p>1. بين أية قضايا السياسات الوقائية وآثار متعلقة بالمشروع المقترح، وحدد وبين الحجم الكبير المتوقع والآثار الكبيرة و/أو الدائمة</p> <p>يملك الحجم المالي المطلق والأبعاد المادية للمشروع إمكانية إحداث آثار بيئية واجتماعية سلبية على الرغم من تخفيفها بالفصل المتوقع للاستثمارات في عدد كبير من التجمعات الأصغر حجماً، حيث يعتبر الخطر البيئي المجزئ معتدلاً لأنه يتوقع تنفيذ جميع الاستثمارات على المخططات المادية القائمة كونها أعمال إعادة إعمار وإعادة تأهيل، ولهذا السبب فإن المخاطر المرتبطة بإعادة التوطين الإجبارية واستعادة سبل المعيشة معتدلة أيضاً. سيتم إدارة هذه القضايا باستخدام مستندات السياسات الوقائية الملائمة (الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية ووالإطار العام لسياسة إعادة التوطين للإرشاد الكلي وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية المحددة وتقييمات الآثار البيئية والاجتماعية وخطط عمل إعادة التوطين/خطط عمل إعادة التوطين الموجزة) والتي تصدر خلال الأشهر الأولى من مرحلة التنفيذ. يرتبط الخطر الاجتماعي الأساسي بالأشغال المخططة ضمن قطاع الإسكان وترتبط بما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إيجاد وصول عادل على قدم المساواة إلى منافع المشروع. 2. التعامل مع التسميات غير الواضحة والاستخدامات غير الرسمي والمالكين بالوكالة. 3. تجنب التبعات السلبية غير المقصودة كالزيادة المتسارعة في الإيجارات. 4. إيجاد قدرات وموارد لإدارة جهود التحويل الكبيرة لتنفيذ هذا المكون. <p>تتضمن تدابير تخفيف الخطر الأخير أعمال مساعدة فنية مستهدفة تنفذ خلال العام الأول من المشروع وتهدف للبناء على الآليات القائمة في توفير وإصلاح المساكن لتعزيز القدرات الإدارية لجمع المعطيات والجرد وتقييم الأضرار والتصميم والإشراف على الإنشاءات والإدارة المالية والتحقق، وحينها لا يوجد آثار كبيرة الحجم أو هامة أو دائمة متوقعة من المشروع.</p>
<p>2. بين أية آثار محتملة مباشرة و/أو طويلة الأمد ناجمة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة في منطقة المشروع</p> <p>لا يوجد آثار غير مباشرة/طويلة الأمد متوقعة من أعمال المشروع، حيث تتمثل الآثار الرئيسية الأوسع في إحياء المستويات السابقة من الأنشطة الاقتصادية وإعادة الخدمات العامة والبيئية، الأمر الذي سينتج أثراً إيجابياً مقارنة بالأساس الحالي.</p>
<p>3. بين أية بدائل للمشروع (إذا كانت ذات صلة) تساعد في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها</p>
<p>بما أن هذا المشروع لن يمول سوى إعادة الإعمار وإعادة الهيكليات القائمة سابقاً فلم يتم مراعاة أية بدائل مشروع ذات علاقة، وهناك</p>

خيارات تصميم متعددة ضمن المشاريع الفرعية وتعزيز خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لكل مشروع فرعي الأداء الأمثل من الناحيتين البيئية والاجتماعية والمنهجيات المستدامة وخيارات التصميم.

4. بين التدابير التي اتخذها المقترض لمعالجة قضايا سياسة السياسات الوقائية، وقدم تقييماً لقدرة المقترض على تخطيط وتنفيذ التدابير الميينة

نظراً لإعداد المشروع بموجب أحكام الفقرة 12 من الخطة التشغيلية 10.00 للمشاريع في أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو تقييد القدرات، فقد تأجل إعداد أدوات السياسات الوقائية إلى مرحلة التنفيذ وتم وضع خطة عمل بيئية واجتماعية (انظر وثيقة تقييم المشروع-الملحق 5). يعد المستلم خلال تنفيذ المشروع وقبل الشروع في أعمال المشروع ذات العلاقة إطاراً عاماً للإدارة البيئية والاجتماعية وإطاراً عاماً لخطة إعادة التوطين تشمل كامل نطاق المشاريع الفرعية الاستثمارية المحتملة (مثل الإسكان وإصلاح الطرق وخطوط النقل والجسور ومحطات توليد الطاقة وغيرها) وتقسيمها إلى نماذج عل امتداد المعايير والآثار البيئية والاجتماعية وتحديد الأدوات والعمليات المحددة والمقترحة لكل نموذج، حيث أن هذه أيضاً الأداة التي سيتم الإفصاح عنها والتشاور حولها قبل بدء أية أعمال مادية. يتضمن الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية كذلك قائمة إيجابية بالأعمال والاستثمارات المحتملة الواجب تمويلها وقائمة سلبية بالأعمال والتجهيزات والسلع التي لن يمولها المشروع بسبب آثارها البيئية السلبية المحتملة.

يقدم الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية إرشاداً واضحاً حول:

1. نطاق نماذج المشروع التي تتراوح بين أشغال إعادة الإعمار المدنية الروتينية البسيطة (كإصلاح الطرق) إلى الإصلاحات الأكثر تعقيداً كالجسور والأبنية الأكبر حجماً.

2. أنواع مستندات السياسات الوقائية المطلوبة.

تتراوح أنواع مستندات السياسات الوقائية المتوقعة من المشروع من خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الموجزة على هيئة قائمة مراجعة لأشغال الإصلاح الروتينية البسيطة إلى خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الأكثر تفصيلاً وشمولاً إلى تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية ضمن حدود المشروع الميينة بوضوح. تتطلب كافة أعمال المشروع التي تتضمن أشغلاً مدنية من أي حجم نوعاً معيناً من أدوات الإدارة البيئية/الاجتماعية والتي يعرفها ويحددها الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية.

يتوقع أن تتضمن معظم نماذج النطاق المتوقع للمشاريع الفرعية أشغلاً مدنية روتينية وبسيطة متعلقة فقط بالهيكليات والمخططات القائمة حيث يوجد اضرار ذات علاقة بالنزاعات، وتم إعداد خطط إدارة بيئية واجتماعية موجزة لهذه النماذج نظراً لعدم وجوب مستندات السياسات الوقائية وتقييمات آثار بيئية واجتماعية شاملة ومستقلة لأن هذه الهيكليات والمباني موجودة من قبل ولا يمول المشروع سوى هذه الإصلاحات أو إعادة الإعمار أو الاستعادة. تتطلب كافة المشاريع الفرعية التي تقع ضمن هذا النموذج (كإصلاح/إعادة إعمار المساكن والطرق وخطوط النقل والبنية التحتية البلدية وإعادة الخدمات العامة) مستندات السياسات الوقائية على هيئة خطط إدارة بيئية واجتماعية تكون جزء من عقود الأشغال وتبين المعايير البيئية والاجتماعية وآليات الامتثال وتقوم مقام أساس تعاقدى للإشراف على الممارسات البيئية والاجتماعية وتنفيذها خلال الأعمال. هناك حاجة إلى تقييم محدود للآثار البيئية والاجتماعية لبعض المشاريع الأكبر حجماً كالجسور لأن الأشغال تكون على نطاق أكبر حجماً، وتكون الأنهار أكثر حساسية وعرضة للآثار البيئية والتي يتم إدراجها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، كذلك تكون خطط الإدارة البيئية والاجتماعية أكثر تحديداً فيما يتعلق بتدابير حماية نوعية المياه وأحواض الأنهار والأنظمة البيئية المائية والحفاظ على نظام مائي حول الجسور، وتكون اعتبارات اجتماعية إضافية كالوصول المستمر إلى الأنهار لصيد السمك واستخراج المياه ذات علاقة.

يرتبط بالإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية (ولو أنه ضمن إدارة ورقابية مختلفتين) خطر مخلفات الحروب المتفجرة التي تتضمن الذخائر غير المنفجرة والذخائر المتفجرة المتروكة والعبوات الناسفة في مناطق المشروع، ومع تنفيذ المشروع في مناطق تحررت مؤخراً من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية ومع إتمام التحرير بعد أعمال قتالية كبيرة الحجم فإن وجود مخلفات الحروب المتفجرة أمر محتم، ولهذا فقد مرت جميع مناطق المشروع أو تمر بعملية مسح (تقني) لمخلفات الحروب المتفجرة وينبغي الإعلان عنها مناطق آمنة قبل تنفيذ أية أعمال وتعلق بإزالة الأنقاض أو إعادة إعمار المباني المتضررة أو أية أعمال تحت مستوى سطح الأرض.

يتم تكوين فرق لإدارة المشروع في الوزارات الأساسية ذات العلاقة المشاركة في تنفيذ المشروع، ورغم خبرة الوزارات الأساسية في تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي والمعرفة الجيدة بمتطلبات سياسات البنك الدولي للسياسات الوقائية فإن قدرتها على تنفيذ أدوات السياسات الوقائية ضعيفة نسبياً، حيث يقدم فريق البنك الدولي التدريب والإرشاد للمتعاملين معه حسب الحاجة خلال تنفيذ المشروع.

5. حدد أصحاب المصلحة الأساسيين وبين آليات التشاور والإفصاح عن السياسات الوقائية مع التشديد على الفئات التي يحتمل تأثرها

أصحاب المصلحة الأساسيون هم:

1. فرق إدارة المشروع من الوزارات الأساسية.

2. إدارات المحافظات المتأثرة.

3. البلديات.

4. المستفيدون من المشروع والفئات التي يحتمل تأثرها من المشروع.

تم تنفيذ مشاورات مع أصحاب المصلحة ذي العلاقة لإعداد الإطار العام للإدارة البيئية والاجتماعية والإطار العام لخطة إعادة التوطين وتقييمات الآثار البيئية والاجتماعية المحدودة وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية المحددة وخطط عمل إعادة التوطين/خطط عمل إعادة التوطين الموجزة حسب الاقتضاء، وتكون منهجية الإدارة البيئية والاجتماعية المخططة جزء من جلسات الاستماع العامة والمشاورات التي تسبق تنفيذ المشروع الفرعي المنفرد والتي تنظمها البلديات.

ب. متطلبات الإفصاح

التقييم البيئي/الرقابة/خطة الإدارة/أخرى	
	تاريخ الاستلام في البنك الدولي
	تاريخ التسليم إلى قاعدة المعلومات
	تاريخ توزيع الملخص التنفيذي للتقييم البيئية على المدراء التنفيذيين للمشاريع التي تقع ضمن التصنيف أ
	الإفصاح في داخل البلد
خطة عمل إعادة التوطين/الإطار العام/عمليات السياسة	
	تاريخ الاستلام في البنك الدولي
	تاريخ التسليم إلى ورشة عمل المعلومات
	الإفصاح في داخل البلد
إذا أطلق المشروع سياسة إدارة الحشرات و/أو سياسات الموارد المادية والثقافية فإنه يتم معالجة القضايا ذات العلاقة والإفصاح عنها كجزء	

من التقييم البيئي/الرقابة/أو خطة الإدارة البيئية	
في حالة عدم توقع توضيح داخل البلد في أي من الوثائق المبينة أعلاه يرجى توضيح السبب:	

ج. مؤشرات مراقبة الامتثال على المستوى المؤسسي

الخطة التشغيلية/خطة الموازنة/الخطة العامة 4.01 - التقييم البيئي	
هل يتطلب المشروع تقرير تقييم بيئي مستقل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟	نعم [X] لا [] غير متوفر []
إن كانت الإجابة نعم فهل قامت وحدة البيئة الإقليمية أو مدير الممارسات بمراجعة تقرير التقييم البيئي واعتماده؟	نعم [] لا [X] غير متوفر []
هل مصاريف ومسؤوليات خطة الإدارة البيئية مدمجة في الرصيد/القرض؟	نعم [X] لا [] غير متوفر []
الخطة التشغيلية/الخطة العامة 4.11 - الموارد الثقافية المادية	
هل يتضمن التقييم البيئي تدابير كافية متعلقة بالملكية الثقافية؟	نعم [X] لا [] غير متوفر []
هل يتضمن الرصيد/القرض آليات لتخفيف الآثار السلبية المحتملة على الملكية الثقافية؟	نعم [X] لا [] غير متوفر []
الخطة التشغيلية/الخطة العامة 4.12 - إعادة التوطين الإجبارية	
هل تم إعداد خطة إعادة التوطين/الخطة المختصرة/الإطار العام للسياسة/الإطار العام للعملية (حسب الاقتضاء)؟	نعم [X] لا [] غير متوفر []
إن كانت الإجابة نعم فهل قامت الوحدة الإقليمية المسؤولة عن السياسات الوقائية أو مدير القطاع بمراجعة الخطة؟	نعم [] لا [X] غير متوفر []
الخطة التشغيلية 7.50 - مشاريع الممرات المائية الدولية	
هل تم تبليغ مالكي العقارات على ضفاف الممرات المائية بالمشروع؟	نعم [] لا [X] غير متوفر []
إذا وقع المشروع ضمن أحد الاستثناءات على متطلب التبليغ فهل تم توضيح ذلك مع الدائرة القانونية وإعداد مذكرة وإرسالها إلى نائب المدير الإقليمي؟	نعم [X] لا [] غير متوفر []
هل صادق نائب المدير الإقليمي على هذا الاستثناء؟	نعم [] لا [] غير متوفر []
سياسة البنك الدولي حول الإفصاح عن المعلومات	
هل تم إرسال وثائق السياسات الوقائية ذات العلاقة إلى قاعدة معلومات البنك الدولي؟	نعم [] لا [X] غير متوفر []
هل تم الإفصاح عن الوثائق ذات الصلة داخل البلد في مكان عام بهيئة ولغة مفهومة ويسهل الوصول إليها من الفئات المتأثرة والمنظمات المحلية غير الحكومية؟	نعم [] لا [X] غير متوفر []
جميع السياسات الوقائية	

هل تم إعداد جدول أعمال كاف وموازنة ومسؤوليات مؤسسية واضحة من أجل تطبيق التدابير المتعلقة بالسياسات الوقائية؟	نعم [X]	لا []	غير متوفر []
هل أدرجت المصاريف المتعلقة بتدابير السياسات الوقائية في مصاريف المشروع؟	نعم [X]	لا []	غير متوفر []
هل يتضمن نظام الرصد والتقييم الخاص بالمشروع رصد آثار وتدبير الضمانات المتعلقة السياسات الوقائية؟	نعم [X]	لا []	غير متوفر []
هل تم الاتفاق على ترتيبات تنفيذ كافية مع المقترض وبيان نفس الترتيبات على نحو كاف في وثائق المشروع القانونية؟	نعم [X]	لا []	غير متوفر []

3. المصادقات

قائد/قادة فريق المهمة:	الاسم: إبراهيم خليل الدجاني		
تم اعتمادها من:			
مشرف السياسات الوقائية:	الاسم:	التاريخ:	
المدير/مدير الإجراءات:	الاسم:	التاريخ:	